

30/05/2017

من وزير المالية
إلى

N° 1838

الموضوع: حول استرجاع مبالغ الخصم من المورد
المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 08 ماي 2017

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن تمكينكم من استرجاع مبالغ الخصم من المورد الذي أنجزته شركتكم على أجوركم خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2014، يشرفني إعلامكم أنه طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل وفي صورة إجراء المؤجر للخصم من المورد على المرتبات والأجور المعفاة من الضريبة، فإنه يمكن للأجراء المعنيين المطالبة باسترجاعه طبقاً للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل ولا يمكن للمؤجر القيام بأية تسوية بهذا العنوان.

غير أنه، وأخذاً بعين الاعتبار لخصوصية الإجراء ذي الطابع الاجتماعي الوارد بالفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014 والمتعلق بتخفيف العبء الجبائي على أصحاب الدخل الضعيف، فإنه يمكن للمؤجر وبصفة استثنائية تمكين أجراء المعنيين بأحكام الفصل 73 المذكور استرجاع مبالغ الخصم من المورد المنجز دون موجب وطرح المبالغ المذكورة من الخصم من المورد الذي ستدفعه الشركة المذكورة لاحقاً للخزينة.

على هذا الأساس، وفي الحالة الخاصة بمكتوبكم وإذا ثبت أن دخلكم السنوي الصافي لم يتجاوز مبلغ 5.000 دينار المنصوص عليه بالفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014 والذي يضبط باعتبار الأجر الأساسي المحدد طبقاً للتشريع والتراتب الجاري بها العمل أو طبقاً للأنظمة أو القوانين الأساسية للمؤسسات، تضاف إليه المنح والمكافآت المنتظمة وتطرح منه المساهمات الاجتماعية الإجبارية و10% بعنوان المصاريف المهنية وكذلك التخفيضات بعنوان الحالة والأعباء العائلية، فإنه يمكن للشركة التي تعملون لديها أن ترجع لكم مبالغ الخصم من المورد المنجز دون موجب على أجوركم المعفاة من الضريبة طبقاً لأحكام الفصل 73 المذكور أعلاه بعنوان السنوات 2014 و2015 و2016 وطرح المبالغ المذكورة من مجموع الخصوم من المورد التي سيتم دفعها لاحقاً للخزينة، سواء كانت هذه الخصوم منجزة على المرتبات والأجور أو على أي مبالغ أخرى يشملها ميدان تطبيق الخصم من المورد وذلك إلى غاية استيفاء طرحها.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم بمقتضى الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2017 مراجعة جدول الضريبة على الدخل بالترفيف في الشريحة الأولى المعفاة من الضريبة إلى 5.000 دينار وإلغاء أحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام
عن وزير المالية وتفويض منه
المدير العام
لدراسات مع الجباني
الإمضاء: سهام بوغديري تمصه